

من صادرات الأسلحة إلى التدريب والاستخبارات □□ ما الذي تنص عليه اتفاقية التعاون العسكري بين إيطاليا وإسرائيل قبل إلغائها؟



الثلاثاء 14 أبريل 2026 09:40 م

أعلنت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني الثلاثاء، أن حكومتها قررت وقف التجديد التلقائي لاتفاقية الدفاع مع إسرائيل □□

وقالت ميلوني: "في ضوء الوضع الراهن، قررت الحكومة تعليق التجديد التلقائي لاتفاقية الدفاع مع إسرائيل".

وأضافت أنه من الضروري مواصلة العمل "للمضي قدماً في مفاوضات السلام، وبذل كل جهد ممكن لتحقيق الاستقرار وإعادة فتح مضيق هرمز، وهو أمر أساسي بالنسبة لنا، ليس فقط لإمدادات الوقود ولكن أيضاً للأسعدة".

ووقَّعت الاتفاقية في باريس في 16 يونيو 2003، ومنذ 8 يونيو 2005، تاريخ دخولها حيز التنفيذ بعد تصديق البرلمان الإيطالي عليها، تجدد تلقائياً كل خمس سنوات حتى اليوم □□

وتشمل الاتفاقية تبادل المعدات العسكرية والتعاون في مجال البحوث التكنولوجية بين الجيشين الإيطالي والإسرائيلي □□

وعلى مدار السنوات الماضية، كانت موضع جدل واسع، وأثارت اعتراضات واسعة في إيطاليا، لا سيما بعد المجزرة الإسرائيلية في غزة □□

تفاصيل الاتفاقية المثيرة للجدل

وبحسب موقع "إل فاتو كوتيديانو"، فقد جاءت الاتفاقية في سياق إعادة تنشيط العلاقات بين إيطاليا وإسرائيل، لا سيما بعد زيارة رئيس الوزراء الإيطالي آنذاك سيلفيو برلسكوني إلى تل أبيب، وفي إطار تعزيز الحوار المتوسطي □□

وقال برلسكوني آنذاك، مخاطباً رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون: "أفتخر بكوني الصديق الأقرب والأكثر إخلاصاً لإسرائيل".

وكان من المقرر أن يكون التجديد المرتقب على الاتفاقية- الذي علَّقه رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني - هو التجديد الرابع، وكان سيمدد سريانه حتى عام 2031.

وينص الاتفاق على التعاون في القطاعين العسكري والدفاعي □□ ويشمل تبادل المعدات العسكرية والبحوث التكنولوجية داخل القوات المسلحة □□ وتهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية، والتعاون في قطاعات متنوعة، بدءاً من الصناعات الدفاعية، وصولاً إلى المشتريات التي تقع ضمن اختصاص وزارتي الدفاع □□

وتشمل الاتفاقية أيضاً استيراد وتصدير ونقل المواد العسكرية؛ والعمليات الإنسانية؛ وتنظيم القوات المسلحة، وهيكلتها وتجهيز الوحدات العسكرية، وإدارة شؤون الأفراد؛ وتعليم وتدريب الأفراد العسكريين؛ والقضايا البيئية ومكافحة التلوث الناجم عن المنشآت العسكرية؛ والعلوم والتاريخ والرياضات العسكرية؛ وتبادل الزيارات الرسمية بين ممثلي الوزارتين؛ وتبادل الخبرات بين الخبراء؛ والأنشطة والتدريبات؛ ومشاركة العراقيين في التدريبات العسكرية؛ والتواصل بين المؤسسات العسكرية والدفاعية؛ والأنشطة الثقافية، بما في ذلك المشاركة في الدورات والمؤتمرات والاستشارات والاجتماعات؛ وزيارات السفن الحربية والوحدات الجوية والمنشآت العسكرية؛ وتبادل المعلومات والمنشورات التعليمية؛ والأنشطة الثقافية والرياضية؛ وتبادل البيانات الفنية والمعلومات والمعدات؛ والبحوث والتطوير والإنتاج العسكري □□ ويشمل ذلك البحث والتطوير والإنتاج الصناعي للمشاريع والمواد □□

وفي مجال التعاون الصناعي، تشمل التعاون في مجال التراخيص والعوائد وتبادل المعلومات التقنية مع الصناعات المعنية، بالإضافة إلى تسهيل منح تراخيص التصدير

اعتراضات قانونية في إيطاليا

وأطلقت مجموعة من عشرة فقهاء قانونيين وعدة أحزاب معارضة مناشدات لعدم تجديد مذكرة التفاهم، في ضوء "الوضع الخطير للغاية" في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، فضلاً عن القتال في لبنان، والهجمات على قوات اليونيفيل التابعة للأمم المتحدة

وسلّطت المذكرة الموجهة إلى الحكومة في العام الماضي الضوء على جانبين من جوانب عدم دستورية الاتفاقية: انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل في الصراع في غزة، وعدم احترام حق المواطنين الإيطاليين في الحصول على المعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بالتكاليف المالية المترتبة على المذكرة، والتي يغطيها جزئياً التكتّم العسكري

وأكد الفقهاء المعترضون أن المذكرة ظلت سارية المفعول طوال هذه السنوات دون أن تُتاح للمواطنين الإيطاليين فرصة معرفة تطبيقها الفعلي في سيناريوهات الانتشار الحقيقية، "على سبيل المثال، عند الإشارة إلى الأراضي الإيطالية أو الأراضي الإسرائيلية أو حتى الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي عانت لعقود من انتهاك للقانون الدولي والإنساني من قبل دولة إسرائيل".

وحذروا من "أن استمرار التعاون مع دولة إسرائيل، في ظل تحقيق محتمل في جريمة إبادة جماعية وانتظار صدور أوامر اعتقال محددة، قد يشكل تواطؤاً في مساعدة أو تحريض دولة أجنبية على ارتكاب جرائم دولية ومن الصعب تبرير هذا الدعم باسم المواطنين الإيطاليين، الذين يكفل لهم الدستور السيادة الشعبية".

<https://www.ilfattoquotidiano.it/2026/04/14/memorandum-italia-israele-sospeso-meloni-cosa-prevede-/notizie/8355330>